

تاريخ النشر: 2025/06/21

تاريخ الإرسال: 2025/04/20

الخطأ الطبي وأثره في قيام المسؤولية الجزائية في التشريع العماني

Medical error and its impact on criminal liability in Omani legislation

الدكتورة/ صابرين جابر

أستاذ مساعد القانون الجنائي - جامعة ظفار

sabrin.jaber@yahoo.com

ملخص

يمثل عمل الطبيب أهمية بالغة في حياة الإنسان رغم أنه لا يخلو من المساس بجسد الإنسان، وهو ما يستلزم أن يكون الطبيب أكثر حرصاً على عدم الوقوع في الأخطاء الطبية التي قد تؤدي أحياناً إلى وفاة المريض. ولذلك كان لابد أن يكون هناك تنظيمًا تشريعيًا للتعامل مع تلك الأخطاء ومواجهتها، وما يمثل إشكالية حقيقية تتمثل في كيفية تحقيق الطبيب لعمله من بذل العناية اللازمة لإشفاء إنسان وكيف يتم مواجهة خطأ الطبيب جزائياً.

وقد اقتصر البحث على نطاق الخطأ الطبي، وقد هدف البحث الى التعرف على صور الخطأ الطبي التي يترتب عليها المسؤولية الجزائية للطبيب، والقواعد القانونية التي تنظم ذلك، واتبع الباحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في دراسته.

وقد اقتصر البحث على التشريع العماني، كما أن من أهم نتائجه هو عدم تناسب بعض الجزاءات مع حجم الجرم المرتكب.

وقد تم تقسيم البحث إلى مبحثين الأول يتناول ماهية الخطأ الطبي بينما المبحث الثاني يتناول: مكانة الخطأ الطبي من المسؤولية الجزائية وعبء إثباته.

الكلمات المفتاحية: الخطأ الطبي، المسؤولية الطبية، معيار الخطأ، الطبيب أنواع الخطأ.

Abstract :

The doctor's work is very important in human life although it is not without prejudice to the human body, which requires the doctor to be more careful not to make medical errors that sometimes lead to the death of the patient.

So there had to be legislative regulation to deal with these mistakes, and what is really problematic is how the doctor can do his work by doing the care necessary to heal a human being and how the doctor's mistake is being met in a criminal manner. The research was limited to the scope of the medical error, the aim of which was to identify the images of the medical error that entailed the penal liability of the doctor, the legal rules governing it, and the researcher followed the descriptive and analytical curriculum in his study.

Research has been confined to Omani legislation, and one of the most important consequences is that some sanctions are disproportionate to the scale of the offence committed. The research has been divided into first investigators dealing with what is a medical error, while the second examines: the status of a medical error from criminal responsibility and the burden of proving it.

Keywords: medical error, medical liability, standard of error, doctor, types of error.

المقدمة

يمثل الخطأ الطبي خطورة على سلامة جسد الإنسان رغم أن العمل الطبي عمل إنساني يتسم بالإنسانية البالغة، فهو يمثل ضرورة يحتاج إليها المريض أو المصاب أو كل من أراد الشفاء من علة أو آفة أصابته.

ورغم أن الأصل في عمل الطبيب أنه غير ملزم بتحقيق نتيجة وإنما ببذل العناية اللازمة التي تستوجب الحذر والانتباه لما هو متفق عليه في إطار ممارسة عمله الطبي، إلا أن ذلك ليس بصورة مطلقة بلا حد أو مساءلة فهو محدود بما هو يلزم لذلك؛ ودون مخالفة ما تقتضيه أصول ممارسة الأعمال الطبية التي تتفق مع ما رسمه القانون؛ حتى لا ينتج عن عدم إتباع ذلك الإهمال أو عدم الاحتياط في ممارسة العمل الطبي مما قد يترتب عليه المساس غير المشروع بجسد المريض فيصبح عمل الطبيب مجرمًا.

ونظرا لما يمثله الخطأ الطبي من خطورة بالغة على حياة الإنسان فقد تطلب الأمر على ضرورة التدخل التشريعي وذلك بحسب نوع الخطأ الطبي وهو ما ينعكس بدوره على مدى إمكانية مساءلة الطبيب عن أعماله المخالفة لأصول المهنة ولما تطلبه القانون.

لذلك كان التدخل التشريعي ضرورة حتمية لتنظيم المساءلة عن الخطأ بصفة عامة والخطأ الطبي بصفة خاصة وهو ما يتناوله البحث بالدراسة.

مشكلة الدراسة

لا يستطيع أي انسان الاستغناء عن عمل الطبيب وهو ما جعل عمل الطبيب بمثابة استعمالا للحق وهو أحد أسباب التبرير إلا ان ذلك مشروط بعدم مخالفته للأصول المهنية وعدم تجاوز حدود الحق الذي منحه إياه القانون وهو ما يستدعي البحث عن الخطأ الطبي الذي يعد سببا في مساءلة الطبيب جزائياً.

تساؤلات البحث

- 1- ما المقصود بالخطأ الطبي؟
- 2- ما هي أنواع الخطأ الطبي الموجب للمسؤولية؟
- 3- ما هي معايير تحديد الخطأ الطبي؟
- 4- ما مكانة الخطأ الطبي في المسؤولية الجنائية؟
- 5- من يقع عليه عبء إثبات الخطأ الطبي؟

منهج البحث

المنهج الوصفي: من خلال المنهج الوصفي يتم التعرف على وصف القواعد القانونية الجزائية والمدنية التي تواجه أفعال الطبيب.

المنهج التحليلي: تحليل القواعد القانونية لبيان الجرائم والعقوبات التي سنها المشرع جزائياً

أهمية الدراسة

من الأهمية البالغة إلقاء الضوء على الخطأ الطبي وصوره ومعاييرته ومدى تحقق المسؤولية الجزائية والمدنية للطبيب.

أهداف البحث

- 1- إلقاء الضوء على خطورة الخطأ الطبي في مراحل العلاج المختلفة
- 2- بيان صور الخطأ الطبي التي تقوم بها المسؤولية الجزائية.
- 3- بيان المعيار الذي يمكن التعويل عليه قانونا في مساءلة الطبيب.
- 4- كيف يمكن اثبات الخطأ الطبي.

هيكل البحث

يشتمل البحث على مبحثين وكل منهما ينقسم إلى مطلبين وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية الخطأ الطبي

المطلب الأول: مفهوم الخطأ الطبي ومعايير

المطلب الثاني: أنواع الخطأ الطبي

المبحث الثاني: مكانة الخطأ الطبي من أركان المسؤولية الطبية وعبء اثباته.

المطلب الأول: مكانة الخطأ الطبي من أركان المسؤولية الطبية.

المطلب الثاني: عبء إثبات الخطأ الطبي.

المبحث الأول : ماهية الخطأ الطبي

يتناول هذا المبحث التعرف على الخطأ الطبي من حيث مفهومه وأهم التعريفات التي عرف بها والتي تقود حتماً الى التعرف على العمل الطبي، كما يتطرق هذا المبحث الى التعرف الى أهم المعايير في تحديد العمل الطبي وكذلك أهم صوره وأنواعه وذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: مفهوم الخطأ الطبي

المطلب الثاني: معايير الخطأ الطبي

المطلب الأول : مفهوم الخطأ الطبي

يتناول هذا المطلب التعريف بالخطأ الطبي كما يستلزم التعرف على المقصود بالعمل الطبي وذلك لارتباط الخطأ الطبي بالعمل الطبي ارتباطاً حتمياً وما يرتبط منه معرفة بالمقصود بالأصول الفنية والطبية وذلك على النحو التالي: -

أولاً: التعريف بالخطأ الطبي

الخطأ في اللغة هو الخطأ التام المأخوذ به الانسان ويقال أخطأ يخطئ خطأ ويقال الخطأ من الاثم وقيل بأنه ما ليس للإنسان منه قصد والخطأ الطبي هو انحراف إيجابي او سلبي في سلوك أصحاب المهن الطبية او هو اخلال بالتزام سابق¹

ولم يعرف المشرع العماني الخطأ في قانون الجزاء العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2018/7 بل أشار إليه كما هو الحال بالمادة (311) التي أشارت إلى الخطأ الذي يتسبب في موت إنسان وكذلك المادة(312) التي أشارت إلى الإيذاء الجسدي عن طريق الخطأ²

إلا أن قانون تنظيم مزاولة مهنة الطب والمهن الطبية المساعدة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2019/75 عرف بالمادة الأولى منه الخطأ الطبي بأنه (أي إجراء طبيّ بالفعل أو بالترك، لا يتفق مع الأصول العلمية والفنية، ويحدث ضرراً للمريض، ولا علاقة له بالمضاعفات الطبية).

¹ راجع في تعريف الخطأ لغويا معجم المعاني الجامع

<https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A3/?#:~:text=1%D9%85%D8%B5%D8%AF%D8%B1%20%D8%AE%D8%B7%D9%89%D8%A1..3%2D%20%D8%B0%D9%86%D8%A8>.

راجع في تعريف الخطأ الطبي دنيا زاد سويح واخرين، المسؤولية الجزائية للطبيب، مجلة العدالة والقانون، العدد1، 2020

² المادة (311) يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن (3) ثلاثة أشهر، ولا تزيد على (3) ثلاث سنوات، وبغرامة لا تقل عن (300) ثلاثمائة ريال عماني، ولا تزيد على (1000) ألف ريال عماني كل من تسبب بخطئه في موت إنسان.

المادة (312) يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن (10) عشرة أيام، ولا تزيد على (3) ثلاثة أشهر، وبغرامة لا تقل عن (100) مائة ريال عماني، ولا تزيد على (300) ثلاثمائة ريال عماني، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تسبب خطأ في إيذاء شخص إذا لم ينتج عن الإيذاء مرض أو تعطيل عن العمل تزيد مدته على (30) ثلاثين يوماً.

وتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن (3) ثلاثة أشهر، ولا تزيد على (6) ستة أشهر، وبغرامة لا تقل عن (100) مائة ريال عماني، ولا تزيد على (500) خمسمائة ريال عماني، أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا كان المرض أو التعطيل لمدة تزيد على (30) ثلاثين يوماً.

ويعرف الخطأ بصفة عامة وفقاً للرأي الراجح فقها وقضاءً هو "إخلال الجاني عند تصرفه الإرادي بواجبات الحيطة والحذر التي يفرضها المشرع على كافة الأفراد فيما يباشرونه من أفعال، حرصاً على الحقوق والمصالح التي يحميها القانون، وعدم حيلولته تبعاً لذلك دون إفشاء سلوكه لإحداث النتيجة المعاقب عليها"

أما الخطأ الطبي فعرف بأنه " كل مخالفة أو خروج من الطبيب في سلوكه على القواعد والأصول الفنية التي يقتضي بها العلم أو المتعارف عليها نظرياً وعلمياً وقت تنفيذ العمل الطبي أو إخلاله بواجبات الحيطة والحذر واليقظة التي يقررها القانون منى ترتب عن فعله نتائج جسيمة في حين كان في قدرته وواجب عليه أن يتخذ في تصرفه اليقظة والتبصر حتى لا يضر بالمريض"³

والخطأ الطبي أساسه الخطأ في ممارسة العمل الطبي من مختص حيث يلتزم الطبيب ببذل العناية والجهود الصادقة واليقظة التي تتفق والأصول العلمية الثابتة والتي تتفق مع الظروف القائمة بهدف شفاء المريض وتحسين حالته الصحية وكل إخلال بهذا الالتزام يعد خطأ طبياً يثير مسؤولية الطبيب.

كما عرفت نفس المادة المقصود بالأصول العلمية والفنية بأنها "القواعد والأعراف المتفق عليها، والمتوافقة مع المعايير العلمية المقررة في مجال مزاوله مهنة الطب، أو المهن الطبية المساعدة"⁴.

³ أسامة عبد الله قايد، المسؤولية الجنائية للطبيب، دراسة مقارنة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي دار النهضة العربية، القاهرة، 1998 ص 224 نقلاً عن عيسى بن سالم الشبيبي، المسؤولية الجزائية عن الخطأ الطبي، ندوة الخطأ الطبي في ميزان العدالة، المعهد العالي للقضاء، نزوى، سلطنة عمان ص 130

⁴ راجع المادة الأولى من قانون تنظيم مزاوله مهنة الطب والمهن الطبية المساعدة رقم 2019/75

ثانياً: مفهوم العمل الطبي

اختلفت آراء الفقهاء حول تعريف العمل الطبي، نذكر منها على سبيل المثال أنه "كل نشاط يتفق في كيفية وظروف مباشرته مع القواعد المقررة في علم الطب ويتجه وفق المجرى العادي للأمور إلى شفاء المريض"⁵.

وكذلك عرف بأنه "كل نشاط يرد على جسم الانسان ويتفق في طبيعته وكيفيته مع الأصول العلمية والقواعد المتعارف عليها نظرياً وعلمياً في علم الطب، ويقوم به طبيب مصرح له قانوناً له بقصد الكشف عن المرض وعالجه لتحقيق الشفاء أو تخفيف آلام المريض والحد منها أو منع المرض، ويهدف الى تحقيق مصلحة اجتماعية شريطة توافر رضا من يجري عليه هذا العمل"⁶.

وقد عرفه قانون تنظيم مهنة الطب والمهن الطبية المساعدة وهو بصدد الحديث عن مزاولة مهنة الطب بالمادة الاولى من الفصل الأول بأنه " أي إجراء وقائي أو تشخيصي أو علاجي أو تأهيلي كإبداء المشورة الطبية، أو الكشف على المريض، أو أخذ عينة من جسمه بغرض إجراء فحوصات للتشخيص الطبي المعمل، أو وصف أدوية، أو إجراء عملية جراحية، أو وصف أي أجهزة تعويضية، أو تشريح الجثة، ونحوها مما له علاقة به"

وبلاحظ ان تلك التعريفات قد ساهمت في التطور القضائي في تعريف العمل الطبي فأخذت بالتعريف الموسع ولم يقتصر الأمر على مرحلة التشخيص⁷

فالعمل الطبي وفقاً لهذا المنظور يشمل جميع مراحل العمل الطبي وهي مرحلة الفحص الطبي والتشخيص والعلاج والرقابة العلاجية وكذلك مرحلة الوقاية⁸.

⁵ حسام مفلح عبد المجيد عودة مسؤولية الطبيب الجزائية في التشريع الأردني رسالة ماجستير كلية الحقوق جامعة جرش 2016 ص14

⁶ المرجع السابق ص15

⁷ عبد الصبور عبد القوي على مصري، جرائم الأطباء والمسؤولية الجنائية والمدنية عن الأخطاء الطبية بين الشريعة والقانون، دار العلوم للنشر، 2011، ص49

⁸ المرجع السابق، ص50

المطلب الثاني

معايير الخطأ الطبي أنواعه

يتناول هذا المطلب التعرف على المعايير التي من خلالها يمكن تحديد الخطأ الطبي حيث تتنوع المعايير بين معيار شخصي ومعيار موضوعي وآخر مختلط كما تتنوع صور الخطأ الطبي التي يرتكبها المريض خلال المراحل المختلفة لممارسة عمله منذ مرحلة التشخيص إلى غيرها من المراحل.

أولاً: معايير الخطأ الطبي

تتنوع معايير الخطأ الطبي بين المعايير الثلاثة التالية وهي المعيار الشخصي والمعيار الموضوعي والمعيار المختلط وذلك على النحو التالي: -

1- المعيار الشخصي

يقصد بهذا المعيار ان سلوك الشخص يقاس على ضوء تصرفاته العادية ومدى امكانية تجنبه للفعل الضار إذا وجد في الظروف نفسها التي أحاطت به بحيث إذا ثبت انه كان باستطاعته تجنب وقوع الضرر ولم يفعل ففي هذه الحالة يوصف سلوكه بالخطأ والاهمال لذلك لابد من النظر الى شخص الطبيب وظروفه وقت وقوع الفعل الضار؛ مما يعني ان المحكمة تقدر مدى توافر الخطأ على أساس السلوك الذي كان من المتعين أن يتخذه الطبيب في ضوء الظروف التي احاطت به.

ويقوم هذا المعيار على اساس مساءلة الطبيب في ظل وضعه الشخصي من حيث تحصيله العلمي وما تلقاه من تدريب عملي وما يتمتع به من

مهارات وقدرات وهذا التقدير هو الذي يؤخذ به في تقدير التعويض في حالة المساءلة المدنية⁹

ويعاب على هذا المعيار أنه لا يصلح معيار كافيا لأنه يفضي بنسبة الانحراف في السلوك الى صاحبه لا الى شخص من معيار الرجل المعتاد ومن ثم لا بد من النظر الى المسلك الشخصي للطبيب ومعرفة مقدار ما يتمتع به من اليقظة والحذر وما اعتاد على ممارسته من عادات وأفعال.

كما ان ما يعيب المعيار الشخصي أنه يتنافى مع العدالة لأنه يؤدي الى التفرقة بين الناس في المسؤولية دون سند قانوني حيث ان التسليم به يقودنا الى أن الشخص اليقظ والحذر فيما يقوم به من اعمال يتحمل المسؤولية إذا قلت درجة حذره ويقتضيه اما الشخص الذي يهمل ولا يبالي لا يتحمل أي مسؤولية طالما انه لم ينزل عما اعتاد عليه من إهمال.

2- المعيار الموضوعي

يقاس انحراف الطبيب المسؤول وفقا لهذا المعيار بمسلك الطبيب الوسط أي الطبيب الذي لا يهمل في بذل قصارى جهده والعناية اللازمة بالمريض ويلتزم ما يتطلبها العمل من حيطة وحذر في مراحل العلاج المختلفة؛ وفي الوقت نفسه لا يخرج من عمله عن قواعد واصول مهنة الطب وهذا هو سلوك الرجل العادي او الرجل اليقظ.

⁹ راجع في معيار الخطأ الشخصي محمد حسين منصور، المسؤولية الطبية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2001، ص17

وهذا المعيار يقوم على مقارنة مسلك الفاعل بمسلك الرجل العادي بصرف النظر عن العوامل والظروف الداخلية بشخص الفاعل فاذا انحرف الطبيب المعالج عن هذا السلوك كان مخطئاً وتوفرت مسؤوليته عما اصاب المريض من ضرر ولذلك يعتبر الطبيب مسؤولاً تجاه المريض إذا ارتكب خطأ ترتب عليه الأضرار بالمريض وكان هذا الخطأ هو المتسبب فيه بإهماله أو تقاعسه في بذل العناية اللازمة التي يتطلبها العمل الطبي.

يلاحظ من ذلك أن هذا المعيار لا يعتد بالظروف الداخلية للطبيب محل المسؤولية من حيث قدراته الشخصية ومهاراته ودرجة يقظته وتعليمه وإنما يقدر سلوكه على ضوء سلوك طبيب من نفس مستواه¹⁰

3- المعيار المختلط

وفقاً لهذا المعيار يتعين على القاضي عند تقديره للخطأ الطبي أن يأخذ في حسبانته إلى جانب المعيار الموضوعي بعض الظروف الداخلية والخارجية التي أحاطت بالطبيب المعالج والتي قد يكون لها تأثير على سلوكه.

يلاحظ من ذلك أن هذا المعيار المختلط هو معيار توفيق يجمع بين خبرات الطبيب ومهاراته وفقاً للمعيار الشخصي والظروف الخارجية وفقاً للمعيار الموضوعي أي أنه يأخذ بالاعتبار المستوى المهني لطبيب وما إذا كان يزاول الطب بصفة عامة ويعالج المرضى من مختلف الأمراض أم هو

¹⁰ راجع في معايير الخطأ الطبي عيسى الشبيبي، مرجع سابق، ص133 وما بعدها، محمد حسين منصور، المسؤولية الطبية، مرجع سابق، ص18

اخصائي بنوع معين من الامراض ام أنه من الأطباء المتميزين ومن أهل الثقة في عمله الذين يرجع إليهم في بعض الحالات التي تستعصي على غيرهم من الأطباء في نفس التخصص.

وخلاصة الامر فان المعيار الراجح الاخذ به في القضاء العماني هو المعيار الموضوعي حيث لا يدخل عند تحديد مسؤولية الطبيب على خطئه ظروفه الداخلية وما يتعلق به من مستوى مهني للطبيب طالما ان الخطأ ثابت في حقه¹¹

ثانيا: أنواع الخطأ الطبي

يعد قوام الخطأ الطبي إخلال الطبيب بالالتزامات الخاصة التي تفرضها عليه أصول مهنته لذا فلا مفر من المقول بضرورة قياس مسلك الطبيب المسؤول بمسلك الطبيب المعتاد الذي يوجد في الظروف ذاتها التي أحاطت بذلك الطبيب الذي ارتكب الخطأ.

ويمكن حصر صور الخطأ الطبي بما تشمله من صور متعددة في نوعين هما الخطأ الفني والخطأ العادي على النحو التالي:

1- الخطأ العادي

ويعد هذا النوع من الخطأ غير متعلق على وجه الخصوص بالطبيب من الناحية الفنية ولا يتعلق بمهنة الطب في حد ذاتها حيث يمكن رده الى الاهمال او عدم الاحتراز فهو يمثل الخطأ الذي يرتكبه الطبيب اثناء مزاولته لمهنته ولا يرتبط بالأصول والقواعد العلمية الثابتة والمتعارف عليها في مهنة الطب

فالطبيب في هذا النوع من الخطأ لم يتخذ واجبات الحيطة والحذر التي يجب ان يلتزم بها او أهمل في ذلك وهذا النوع من الخطأ قد يقع فيه

¹¹ راجع عيسى الشبيبي، مرجع سابق، ص 133

اي شخص وليس الطبيب فحسب ومن امثلة ذلك أن يجري الطبيب عملية جراحية دون ان يقوم بتعقيم الادوات التي يستخدمها في اجرائها¹².

وقد اختلف الفقه في مدى الاعتداد بالخطأ اليسير حيث ذهب جانب من الفقه الى الاعتداد بالخطأ لجسيم وحده بينما اتجه رأياً آخر من الفقه يسانده القضاء أن الطبيب الذي أخطأ يسأل عن كافة صور الخطأ العادي سواء كان جسيماً او يسيراً او تافهاً ما دام قد أدى إلى نتيجة يجرمها القانون¹³

2- الخطأ الفني

يتعلق هذا الخطأ بالقواعد العلمية والأصول الفنية التي تحكم مهنة الطب ويتقيد بها الأطباء عند ممارستهم لأعمالهم المهنية ويرجع السبب في هذا النوع من الخطأ إلى عاملين اخدهما الجهل بأصول وقواعد المهنة والثاني تطبيقها بشكل غير صحيح¹⁴

وقد نص قانون تنظيم مزاولة المهن الطبية على مساءلة الطبيب حال ثبوت الخطأ الطبي¹⁵

ولا يعني ذلك أن قيام الطبيب بعمل على أساس فني لم يتم الإجماع عليه من الهيئات الطبية أنه أخطأ لأن بعض المسائل الطبية والغير متفق عليها من تلك الجهات لا يعني خطئها فالطبيب إذا كان لديه دليل علمي يستند عليه فلا يعتبر قد أخطأ حتى لو اختلف مع غيره من أهل الطب والتخصص كما لو نصح الطبيب المريض بتناول

¹² عيسى بن سالم الشيببي، المسؤولية الجزائية عن الخطأ الطبي، ندوة الخطأ الطبي في ميزان العدالة، المعهد العالي للقضاء، نزوى، سلطنة عمان، 2018

¹³ عيسى بن سالم الشيببي، المسؤولية الجزائية عن الخطأ الطبي، مرجع سابق، ص 136
<https://www.shuaa.om/ar/dar/almsswwlyt-aljzayyt-n-alkhta-altby#>

¹⁴ عيسى بن سالم الشيببي، المسؤولية الجزائية عن الخطأ الطبي، ص 137

¹⁵ راجع المادة (42) من قانون مزاولة المهن الطبية رقم 2019/75 يسأل مزاوول مهنة الطب، والمهن الطبية المساعدة عن الأخطاء الطبية التي تقع منه، وتسبب ضرراً للمريض.

دواء جديد وليس هناك دليل علمي ثابت على خطورة هذا الدواء طالما أن الطبيب يبذل قصارى جهده في إشفاء المريض وعلاجه¹⁶

المبحث الثاني: مكانة الخطأ الطبي من أركان المسؤولية الجزائية وعبء اثباته

يتناول هذا المبحث البحث عن مكانة الخطأ الطبي من أركان المسؤولية الجزائية عن خطأ الطبيب ونظرا الى ان موضوع البحث يقتصر على الخطأ الطبي فان البحث في ذلك يقتصر كذلك على البحث عن موضع الخطأ الطبي من أركان جريمة الخطأ الطبي كما يتبعه ضرورة البحث في عبء اثبات الخطأ الطبي وما هو الطريق لذلك وذلك على النحو التالي: -

المطلب الأول

مكانة الخطأ الطبي من أركان جريمة الخطأ الطبي

يتناول هذا المطلب مكانة الخطأ الطبي من عناصر الركن المادي كما يتناول مكانته وموضعه من عناصر الركن المعنوي وذلك كما يلي: -

أولاً: مكانة الخطأ الطبي من الركن المادي والمعنوي

يختلف موضع الخطأ الطبي في الركن المادي عن الركن المعنوي للجرائم التي تترتب على خطأ الطبيب كما يلي: -

1- مكانة الخطأ الطبي من عناصر الركن المادي للجريمة

يتطلب الركن المادي للجريمة توافر عناصرها وهي السلوك الاجرامي والنتيجة الاجرامية وعلاقة السببية وهو ما اوضحه قانون الجزاء العماني بالمادة (27) منه¹⁷.

حيث يتمثل السلوك الإجرامي في جريمة الخطأ الطبي في صورة النشاط الذي يخالف القواعد الفنية والأصول المهنية وهو ما

¹⁶ منصور المعاينة، المسؤولية المدنية والجنائية في الأخطاء الطبية، الطبعة الأولى، جامعة نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2004 ص51 نقلا عن عيسى سالم الشبيبي، مرجع سابق، ص 135

¹⁷ المادة (27) من قانون الجزاء العماني رقم 2018/7 يتكون الركن المادي للجريمة من نشاط مجرم قانونا بارتكاب فعل، أو امتناع عن فعل.

سيق الإشارة إليه؛ ويتمثل السلوك الاجرامي في كل نشاط يأتيه الطبيب بطريق الخطأ متى اتخذ صورة الخطأ العادي بالإهمال والرعونة وعدم الاحتراز، أو الخطأ الفني.

فقد يتخذ الخطأ صورة الإهمال ويتمثل بذلك سلوكا سلبيا من قبل الطبيب حيث يعبر عن عدم اتخاذ الطبيب للاحتياطات اللازمة التي تحول دون حدوث النتيجة الاجرامية والتي تتمثل في الضرر الواقع على المريض ومنها حالات الخطأ التي تتم بإهمال من الطبيب وذلك بامتناعه عن القيام بعمل كان من المفترض القيام به؛ وهو ما يوصف بالقصور ومن ذلك أن يهمل الطبيب في مراقبة مريضه الذي خرج من غرفة العمليات مما تسبب في التهاب الجرح وأدى إلى استئصال أحد أعضائه الداخلية أو تأخر الطبيب عن الحضور لإجراء عملية جراحية لأحد المرضى مما تسبب في وفاة المريض¹⁸

كما قد يتخذ سلوكا ايجابيا بالرعونة وعدم عدم الاحتراز وهو ما يمثل نشاطا ايجابيا حيث يأتي الطبيب فعلا كان يجب عليه الامتناع عنه مما يتسبب في حدوث النتيجة الاجرامية او الفعل الضار بالمريض مثال ذلك طبيب الأشعة الذي يصور مريض وهو يعلم أنه مريض ولا يتناسب معه هذا النوع من الأشعة فيتسبب في حدوث مرض جديد للمريض¹⁹

2- مكانة الخطأ من الركن المعنوي

يعد الخطأ غير العمدي هو الاساس الذي تبنى عليه المسؤولية الجزائية عن جرائم الخطأ الطبي حيث اعتبر المشرع الخطأ غير العمدي هو الركن المعنوي في الجرائم غير العمدية ولا تقوم المسؤولية الطبية بدون الخطأ وهو ما يتضح من موقف المشرع العماني بالرجوع للمادة (33) من قانون الجزاء العماني حيث

¹⁸ حسام مفلح عبد المجيد عودة، مسؤولية الطبيب الجزائية في التشريع الأردني، رسالة ماجستير كلية

الحقوق جامعة جريش الأردن 2016، ص30

¹⁹ المرجع السابق، مفلح، ص31

نصت على ان " الركن المعنوي للجريمة هو العمد في الجرائم المقصودة، والخطأ في الجرائم غير المقصودة.

ويتوفر العمد باتجاه إرادة الجاني إلى ارتكاب فعل أو الامتناع عن فعل متى كان هذا الارتكاب أو الامتناع مجرماً قانوناً، وذلك بقصد إحداث نتيجة مباشرة أو أي نتيجة أخرى مجرمة قانوناً يكون الجاني قد توقعها وقبل المخاطرة بها.

وتكون الجريمة عمدية كذلك إذا وقعت على غير الشخص المقصود بها، ويتوفر الخطأ إذا وقعت النتيجة الإجرامية بسبب خطأ الفاعل، أو عدم مراعاة القوانين أو الأنظمة".

إلا انه نظراً لخصوصية العمل الطبي والذي يتطلب من الطبيب ان يكون أكثر حرصاً ويقظة فقد شدد المشرع العماني العقوبة في حال وقع الخطأ الذي اضر بالمجني عليه من طبيب وذلك بموجب المادة (314) من قانون الجزاء العماني²⁰

تشدد العقوبة المنصوص عليها في المادتين (311 و 312) من هذا القانون على ألا تجاوز الضعف إذا وقعت الجريمة نتيجة إخلال الجاني بما تفرضه عليه أصول مهنته أو وظيفته أو حرفته، أو كان تحت تأثير سكر أو مخدر، أو إذا نشأ عن الفعل وفاة أو عاهة مستديمة أو إصابة أكثر من (3) ثلاثة أشخاص أو امتنع عن مساعدة المجني عليه أو عن طلب المساعدة له مع استطاعته.

²⁰ راجع المادة (314) من قانون الجزاء العماني رقم 2018/7 .

المطلب الثاني : عبء إثبات الخطأ الطبي الجزائي

يعد من الصعوبة اثبات الخطأ الطبي وإقامة الدليل بوسيلة قانونية للتأكد من أن الطبيب قد ارتكب خطأ²¹

والأصل في إثبات الخطأ الطبي هو إمكانية استخدام كافة طرق الإثبات في إقامة الدليل عليه وإثباته، وفي سبيل ذلك فإن المتضرر هو الذي يقع على عاتقه إثبات خطأ الطبيب بناء على إهمال الطبيب أو رعونته أو عدم احترازه أو خطئه الفني.

غير أن ما يزيد الأمر الصعوبة في حالة إثبات الخطأ الطبي الفني حيث يكون القاضي معتمدا على الخبرة الفنية كدليل لإثبات ويكون القاضي في هذه الحالة بين أمرين هما الاعتداد بتقرير الخبرة أم عدم الأخذ فلا شك ان القاضي ليس له الدراية اللازمة والكافية بالأعمال الطبية وبالتالي لا يستطيع من تلقاء نفسه أن يحدد إذا كان الطبيب قد أخطأ أم ان عمله لا يشوبه خطأ.

لذلك يكون وقتها في سبيل اللجوء الى اهل الخبرة والتخصص حتى يستطيع ان يكون حكمه جازما لا يشوبه شك او ريبة بعدها يستطيع القاضي ان يكيف التكليف القانوني الصحيح بناء على الوقائع المطروحة والخبرة الفنية في توضيح مدى الخطأ في عمل الطبيب.

²¹ راجع في ذلك عبد الرزاق السنهوري، الوجيز في النظرية العامة للالتزام، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004م، ص591 نقلا عن عيسى الشبيبي، مرجع سابق، ص 139

الخاتمة

تناول البحث موضوع الخطأ الطبي وأثره في قيام المسؤولية الجزائية للطبيب في التشريع العماني وقد خلص الى عدد من النتائج والتوصيات

1- ضرورة التزام الطبيب بالأصول الفنية لمهنة الطب حتى لا يقع تحت المساءلة القانونية

2- يحتل الخطأ الطبي مكانة بالغة الأهمية في الركن المادي والمعنوي للمسؤولية الجزائية عن الخطأ الطبي.

3- تتعدد صور الخطأ الطبي الا ان ذلك لا يؤثر في قيام المسؤولية الجزائية

4- يقع عبء اثبات الخطأ الطبي على المريض

5- يأخذ القضاء بالمعيار الموضوعي في تحديد الخطأ الطبي بشكل أرجح من غيره من المعايير.

ثانيا: التوصيات

1- وجود رقابة فعالة على الهيئات الطبية بشكل مستمر ومكثف.

2- تعديل العقوبة الواردة في عن الخطأ الطبي في قانون الجزاء العماني رقم 2018/7 بشتى أشكالها حتى تتوافق مع حجم خطورة الخطأ الطبي.

3- عمل برامج توعوية عن الثقافة القانونية لكل من يعمل بالمهن الطبية والمساعدة

4- العمل على اعداد أعضاء ادعاء عام مختصين بالتحقيق في جرائم الأخطاء الطبية يكون لديهم خبرة فنية في هذا المجال.

5- الاهتمام بمجال البحث العلمي في إطار الأخطاء الطبية لزيادة الوعي القانوني بمخاطرها.

المراجع :

- عبد الصبور عبد القوي على مصري، جرائم الأطباء والمسؤولية الجنائية والمدنية عن الأخطاء الطبية بين الشريعة والقانون، دار العلوم 2011، القاهرة.
- عيسى بن سالم الشبيبي، المسؤولية الجزائية عن الخطأ الطبي، ندوة الخطأ الطبي في ميزان العدالة، المعهد العالي للقضاء، نزوى، سلطنة عمان، 2018
- حسام مفلح عبد المجيد عودة مسؤولية الطبيب الجزائية في التشريع الأردني رسالة ماجستير كلية الحقوق جامعة جرش 2016
- منصور المعاينة، المسؤولية المدنية والجنائية في الأخطاء الطبية الطبعة الأولى، جامعة نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية 2004
- قمر عبد المناف مسك الهاشمي، أشرف الرمال، المسؤولية المدنية للطبيب للاثار المترتبة عن الخطأ الطبي، مجلة الدراسات المستدامة السنة (6)، المجلد (6)، العدد (3) أب 2024م، 1446هـ، ص 588

- سامي هارون الزراع، فكرة الخطأ المهني أساس المسؤولية المهنية لارباب المهمن الحرة " الطبيب"، مركز الدراسات العربية للنشر، الطبعة الأولى، 2017
- محمد حسين منصور، المسؤولية الطبية، دار الجامعة الجديدة للنشر مصر، 2001
- دنيا زاد سويح وآخرين، المسؤولية الجزائية للطبيب، مجلة العدالة والقانون، ال عدد1، 2020.

القوانين

- قانون تنظيم مزاوله مهنة الطب والمهن الطبية المساعدة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2019/75
- قانون الجزاء العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 7 لسنة 2018
- المراجع الالكترونية

<https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A3/?#:~:text=1%2D%20%D9%85%D8%B5%D8%AF%D8%B1%20%D8%AE%D8%B7%D9%89%D8%A1.,3%2D%20%D8%B0%D9%86%D8%A8>

<https://www.shuaa.om/ar/dar/almswwlyt-aljzayyt-n-alkhta-altby#>